**الملتقى الدولي السابع حول:**

**"الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول –"**

**جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف**

**كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير.**

**يومي 03-04 ديسمبر 2012**

**مداخلة حول:**

# دور التأمينات على النمو الاقتصادي في الجزائر: للفترة 1997 - 2010.

**من إعداد:**


**بيلال ملاخسو**

**+نائب رئيس مصلحة بالمديرية الجهوية**

**SAA BATNA**

البريد الالكتروني:

melakhessoubilal@gmail.com

الهاتف:0793039369

**الملخص:**

علاقة التأمينات بالنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة هي علاقة جد قوية، حيث يعد قطاع التأمين فيها من القطاعات الهامة والحيوية من خلال الدور الرئيسي الذي تمارسه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام، وفي تقليل المخاطر وتعويض المتضررين بما يؤدي إلى تطور واستقرار نشاط القطاعين العام والخاص، ومن هذا المنطلق حرصت الجزائر على تنظيم قطاع التأمين وفق أفضل المعايير والممارسات المهنية وتطبيقها.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أنه نتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري ماليًا وفنيا، وانخفاض مستوى الاستثمار. فقد أخفق قطاع التأمين في المساهمته النسبية في النمو الاقتصادي. مع غياب الأثر الايجابي للتأمين على النمو الاقتصادي، حيث أن علاقة التأمينات بالنمو الاقتصادي هي علاقة جد ضعيفة في الجزائر.

## Résumé:

La relation entre l'assurance et la croissance économique dans les pays développés est une relation très forte, Vue que Le secteur des assurances est l'un des secteurs importants et vitaux à travers le rôle clé joué par les compagnies d'assurance dans le système économique en général, En réduisant le risque et de compenser ceux qui sont touchés, menant à l'élaboration et à la stabilité de l'activité des secteurs public et privé, C'est dans cet esprit que l'Algérie a tenu à réglementer le secteur des assurances selon les meilleures normes et pratiques professionnelles et de leur application.

À travers cette étude, il a été conclu que, en raison de la faiblesse du marché algérien des assurances financièrement et techniquement, et le faible niveau de l'investissement. Le secteur des assurances a échoué dans la contribution relative dans la croissance économique. Avec l’absence de l'impact positif de l'assurance sur la croissance économique, alors que la relation entre l'assurance et la croissance économique est une relation très faible en Algérie.

**الكلمات المفتاحية :** التأمين، النمو الاقتصادي، العلاقة السببية، سوق التأمينات الجزائري، الناتج المحلي الخام.

**مقدمة:**

لقد تطرقت عدة دراسات إلى تعريف التأمين ودوره وأهميته في الاقتصاد، وأول موضوع تم البحث فيه يخص العلاقة بين التأمين والدورة الاقتصادية.

كما تناولت الدراسات الاقتصادية المعاصرة النمو الاقتصادي بالدراسة والتحليل، وتطرقت إلى علاقته مع مختلف المتغيرات الاقتصادية إلا أنها لم تتطرق إلى علاقته بالتأمين ومدى العلاقة السببية معه ونسبة وقوة التأثير المتبادل، حيث أن النمو الاقتصادي وتطوير التأمين مترابطين، إذ أن الاقتصاد بدون خدمات التأمين يكون أقل تطورا وغير مستقر.

إن التأمين يشجع الاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي كما يخلق فرص العمل بصفة مباشرة وغير مباشرة، و العمل على منح الأمان للمتعاملين الاقتصاديين عبر تخفيض الأخطار الممكنة التحقق ومنح الشعور بالثقة وتقديم تمويلات للمشاريع والعمل على تخفيض الجوء إلى السوق المالي فيما يخص التمويل ومنه تخفيض الضغط على بقية المؤسسات المالية مثل البنوك.

تحتاج كل الدول إلى نظام حماية متطور يستجيب لمشاكل العصر وأهم وسائل الحماية هو التأمين. وبما أن الجزائر تتأثر بما يتأثر به العالم الخارجي، لارتباطها الوثيق به لهذا تحتاج لصناعة تأمين وبالواقع المعاش حتى يصل المجتمع للتطور الاقتصادي المطلوب أو التنمية الاقتصادية المطلوبة وتحقيقها وفق معطيات الواقع مع الأخذ في الاعتبار أولويات المجتمع الجزائري.

وتندرج هذه الدراسة في إطار إيجاد علاقة سببية بين التأمين والنمو الاقتصادي، وهل يؤثر التأمين على النمو الاقتصادي أم أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤثر على التأمين أم أنهما يتأثران ببعضهما البعض. والأهم من هذا دراسة مدى قوة هذه العلاقة.

**مشكلة الدراسة:**

تعاني الجزائر شأنها شأن معظم الدول النامية من مشكل ضعف سوق التأمينات، ويرتبط هذا المشكل في الجزائر بجملة من المتغيرات والوقائع الاقتصادية والاجتماعية، من ناحية التأثير والتأثر، ومن أهم هذه المتغيرات النمو الاقتصادي.

لا يقتصر الغرض من التأمين على تخفيض الخسائر التي يتعرض لها المؤمن و ما يتبع ذلك من توفر الأمان والاستقرار لأفراد المجتمع، بل إن للتأمين أيضا أثر وإسهامات في النمو الاقتصادي من أهم هذه الإسهامات توفير الموارد المالية وتشجيع الادخار ولقد اهتمت معظم دول العالم بالتأمين وأهميته الاقتصادية والاجتماعية فعملت على تطويره بكافة الوسائل.

فالنمو الاقتصادي يهتم بعملية زيادة الموارد والطاقات الإنتاجية التي تعظم من طاقة الاقتصاد كعملية مستمرة وطويلة الأجل.

وتنبع أهمية الدراسة من دور التأمين في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية. حيث أن هذه الدراسة تساعد على فهم علاقة التأمينات بالنمو الاقتصادي، وعليه يمكن طرح الإشكالية الأساسية للموضوع على النحو التالي:

**ما هي نوعية العلاقة السببية بين التأمينات والنمو الاقتصادي؟**

**الأسئلة الفرعية:**

1- ما هي محددات نمو الناتج المحلي؟

2- كيف يمكن قياس ناتج قطاع التأمينات؟

3- هل تؤثر التأمينات على الناتج المحلي الإجمالي؟

4- هل يؤثر نمو الناتج المحلي الإجمالي على التأمينات؟

**فرضيات الدراسة:**

انطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن لنا الاستعانة بالفرضية التالية:

**هناك علاقة تأثير وتأثر بين التأمينات والناتج المحلي الإجمالي.**

**أهداف الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من دور التأمين في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ومساهمته (التأمين) مساهمة فعلية في النمو الاقتصادي في المجتمع.

وقد فسرت علاقة تأثير التأمين في النمو الاقتصادي بالعلاقة المستقرة الطويلة الأجل بين هذه المتغيرات، وقدرت هذه العلاقة باستخدام برنامج الإكسيل خدمة 2007.

ومن خلال ما سبق يمكن إيجاز أهداف الدراسة فيما يلي:

1- دراسة العلاقة بين التأمينات والنمو الاقتصادي في الجزائر.

2- دراسة أثر وأهمية النظام التأميني على المدخرات الإجبارية.

3- تحديد بعض الأوجه التي يؤثر من خلالها التأمين في النمو الاقتصادي.

4- إبراز العلاقة السببية بين التأمينات والنمو الاقتصادي.

5- إبراز موقع قطاع التأمين في تشجيع النمو الاقتصادي.

6- إيضاح دور شركات التأمين في النمو الاقتصادي.

**أهمية الدراسة:**

للدراسة أهمية خاصة كانت سببا مباشرا في اختيارها تتمثل في كون شركات التأمين تقدم خدمات ومنتجات مالية، وتساهم في تشجيع عملية الادخار، لذا فهي (شركات التأمين) تساهم في عملية النمو الاقتصادي، كما أن البحث في تحريك الساحة التأمينية وتطويرها يساهم في الرفع من الناتج المحلي الخام.

حيث أن للتأمين دور بارز يلعبه في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ومدى مساهمة هذا الدور في دفع عجلة الاقتصاد الجزائري إلى الأمام.

كما يتغير مستوى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري عبر الزمن، حيث تسعى الدولة إلى رفع هذا المستوى، لتأثيره المباشر على مستويات المعيشة والرفاهية في المجتمع. ولكي تتمكن الدولة من زيادة مستوى الدخل، فمن المهم تحديد وتحليل العوامل التي تتحكم في تغيراته. وبالنظر إلى أهمية قطاع التأمين في الجزائر، ودوره في تنويع القاعدة الاقتصادية، ومحاولة تنويع الموارد المالية لتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، فقد ركزت الدراسة على إيجاد العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي وقطاع التأمينات في الجزائر.

محاولة إثراء المكتبة بالمراجع المتعلقة بموضوع التأمين وعلاقته بالنمو الاقتصادي خاصة باللغة العربية نظرا للنقص الذي يشهده هذا المجال، ومحدودية الدراسات والبحوث التي أجريت على موضوع التأمينات في جميع دول العالم.

كما أن للباحث ميول للبحث في تطوير وتنويع منتجات شركات التأمين.

**المنهجية:**

سوف نعتمد على المنهج الاستنباطي والاستقرائي.

**حدود البحث :**

وتنقسم إلى حدين:

الحدود المكانية : الجزائر – سوق التأمينات.

الحدود الزمنية : الفترة من 1997 الى 2010.

**أولا: الإطار النظري للتأمينات والنمو الاقتصادي**

**1- تعريف التأمين**

التأمين هو فكرة تعاونية أساسها أن مجموعة من الناس قد يتعرض بعض أفرادها لخسارة، فيتعاون جميع المشتركين في تحمل الخسارة التي قد تقع لهذا البعض [1].

وبهذا التعاون يتم تحمل الخطر من قبل الجميع بخسارة مقبولة من الجميع، والتعاون يكون إما قبل وقوع الخطر للحيلولة دون وقوعه، بالقدر المستطاع، أو بعد وقوعه للإسهام في تحمل نتائجه بصورة مشتركة. ومبعث التعاون أنه جاء نتيجة حاجة الفرد إلى حماية نفسه وأمواله من أخطار محتملة الوقوع، فضمن هذا الإطار من التعاون يحمي الأفراد أنفسهم ومصالحهم الفردية والجماعية. تقوم مؤسسات وشركات التأمين بدور مهم في تنظيم هذا الإطار وإدارته مستفيدة في عملها المتخصص من قوانين الإحصاء والاحتمالات المتوقعة في المستقبل، بما يخص احتمالات وقوع المخاطر وحجم الأضرار المتوقعة الناتجة عن حدوث تلك الأخطار، مستعينة بقوانين الأعداد الكبيرة في تحديد أسعار التأمين المناسبة، وتحسين شروط الأغطية التأمينية المطلوبة.

الوظائف الثلاث الرئيسية للتأمين [2] هي : نقل المخاطر، توزيع المعلومات والمعارف، ودعم رؤوس الأموال، وهو ما يساهم في الحد من عدم اليقين.

هذا الحد من عدم اليقين يسمح بالتحكم في البيئة المادية و البشرية، والتحكم في البيئة يسبب انخفاض تكاليف المعاملات الاقتصادية.

أكثر التعريفات دقة لعقد التأمين، والذي يمكن اعتباره تعريفا جامعا أو قريبا من ذلك، هو تعريف الفرنسي "هيمار" (Joseph Hemar ) إذ عرف عقد التأمين بأنه "عملية يحصل بمقتضاها أحد الأطراف وهو المؤمن له على تعويض مقابل دفع قسط، على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف الأخر وهو المؤمن، يتعهد بمقتضاه هذا الأخير بدفع أداء معيناً عند تحقق الخطر المؤمن عليه، وذلك بأن يأخذ على عاتقه مهمة تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينهما وفقاً لقوانين الإحصاء" [3].

كما يعرف كل من "هينس، ويليامس" التأمين كطريقة يتم بواسطتها تجميع الأخطار المعرض لها مجموعة من الأشخاص أو المنشات عن طريق تحصيل الاشتراكات (الأقساط) التي تعتبر بمثابة رأس المال الذي يدفع منه التعويضات [4].

أما من الناحية القانونية فالتأمين هو عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أي عوض مالي آخر في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك نظير قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن، ويتحمل بمقتضاه المؤمن تبعات مجموعة من الأخطار بإجراء المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء[5].

ومنه يمكن القول، بأن التأمين هو عقد بمقتضاه يدفع بموجبه المؤمن له مبلغ من المال يسمى قسط أو أقساط التأمين لصالح المؤمن وهو الشخص أو الجهة التي تتولى تغطية الخطر أو مجموعة الأخطار المتوقعة الحدوث من عدمها، وهذه الأقساط تكون متناسبة طرديا مع مجموعة الأخطار التي يراد تغطيتها والتي وإن حدثت فإن القاعدة التعويضية فيها تكون على أساس قيمة الأقساط المدفوعة عند الاكتتاب مضافا إليها قيمة

الأضرار الحقيقية واستثناء القيم التي بقيت على حالها، وفي جميع الحالات قيمة التعويضات يجب أن لا تتعدى القيمة المصرح بها والمراد تغطيتها في البداية.

**2- تعريف النمو الاقتصادي**

إن نظريات النمو الاقتصادي ليست جديدة، قد حظيت باهتمام الرعيل الأول من أقطاب المدرسة الكلاسيكية من أمثال "آدم سميث" (Adam Smith) و"ديفيد ريكاردو" (David Ricardo) و"مالثوس" (T.R.Malthus)،

إلا أن الجديد هو توجيه الاقتصاديين اهتمامهم في أعقاب الحرب العالمية الثانية للدراسات والبحوث ذات العلاقة بالنمو الاقتصادي ولاسيما الاقتصاديات النامية، إذ نشأت النظرية الحديثة في النمو بعد عام 1945.

فالنمو الاقتصادي هو في الأساس ظاهرة كمية، وهو عبارة على مسار معقد يجب مراقبة التغيرات التي تواكبه، مما ينجر عنه تعاريف نوعية.

يعد النمو الاقتصادي أحد الظواهر الاقتصادية التي شغلت ولا تزال تشغل اهتمام الفكر الاقتصادي. فهو يمثل أحد العناصر الأساسية المكونة لعملية التنمية، بمعنى أنه جزء منها. ويطلق الاقتصاديون تعبير النمو على التطور الاقتصادي اللاحق بالدول المتقدمة، في حين يستخدم مصطلح التنمية ليلائم ظروف الدول النامية، حيث يقترن فيها النمو بإحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد (6).

يعتبر النمو الاقتصادي كمعيار لارتفاع بمستوى الناتج (الدخل) وبالتالي رفع المستويات المعيشية للجماعات الفقيرة في دولة ما فهذا النمو هو نعمة كبرى للبلد، كما يعتبر النمو الاقتصادي من أحد أهم المواضيع الحديثة التي لابد من الوقوف عليها.

ويعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل وتعتبر الزيادات المضطرة في الدخل نموا اقتصاديا.

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه معدل التغير في (متوسط الناتج للفرد) نصيب الفرد من الناتج القومي في المتوسط، وهو الوسيلة لتحقيق مختلف الأغراض.

الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر المقاييس شمولا لقياس جميع مخرجات دولة ما من السلع والخدمات والقيم النقدية لمجموع الاستهلاك، والاستثمار، والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات، وصافي الصادرات لما تم إنتاجه في دولة ما في إحدى السنوات (7).

ومنه يمكن أيضا تعريف النمو الاقتصادي بالإشارة إلى الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر الزمن.

يقصد بالنمو الحركية التصاعدية للناتج المحلي الاجمالي تندرج في الزمان، وهذه الحركة تؤثر بصفة أساسية على ظروف الإنتاج مثل: زيادة الاستثمار وإدراج الرقي التقني واشتراط يد عاملة مؤهلة.

ويستعين بعض الكتاب بمقارنة معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين سنة أساس معينة وسنة مقارنة للاستدلال على النمو الاقتصادي من جهة الرفاهية المادي على الرغم من الاعتراضات العديدة على استخدام هذا المؤشر من حيث دقة التقديرات وكيفية توزيع الناتج القائم، إضافة إلى أنه لا يعني بالضرورة التحسن في مستوى معيشة الفرد standard of living. أما الاقتصادي الأمريكي "كوزنتس" (Kuznets) فيرى أن النمو الاقتصادي هو عملية تضمن إحداث زيادة مستمرة في إنتاج الثروات المادية.

والنمو الاقتصادي يحدد أو يقاس غالبا عن طريق قياس الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الذي تحقق خلال فترة من الزمن وعن طريق قياس الناتج المحلي وعدد السكان يمكن قياس دخل الفرد من الناتج المحلي[8].

ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي عن طريق المعادلة الآتية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني – معدل الزيادة في مستوى العام للأسعار "معدل التضخم"

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن عدد السكان في بلد ما يزداد عادة مع مرور الزمن، فإن كمية أو القيمة المناسبة لقياس النمو الاقتصادي هي النمو الفردي، حيث يتم قياس النمو بشكل عام بالزيادة السنوية للناتج المحلي الإجمالي [9].

وهذا ما سنأخذه بعين الاعتبار في دراستنا القياسية.

تسارع النمو خلال القرن العشرين يوضح الدور الكبير للعلم، حيث أن التعريف الحديث للنمو هو: تمديد النظام الإنتاجي، بمعنى جد عريض يبنى دوما على الاعتماد على العلم، أي عبارة على نظام منظم بمعلومات [10].

**3- التأمين عامل للنمو الاقتصادي**

**3-1 دور الوساطة المالية:**

باعتبار التأمين كعامل للوساطة المالية، حيث أنه يلعب دور أساسي في جمع المدخرات العائلية (الأفراد) ومن ثم إعادة توزيعها في الاقتصاد.

الأهمية الإقتصادية لقطاع التأمينات وحضوره على مستوى الأسواق العالمية للأموال ارتفعت بقوة في سنوات 80 و 90 من القرن الماضي.

ولأجل دوره في الوساطة المالية، فإن تطوير سوق التأمينات له أيضا اثار على مستوى جمع الأموال في الاقتصاد. كما أن شركات التأمين تتنافس فيما بينها على مستوى سوق الوساطة المالية. وهذه المنافسة فيما بينها ترفع من فعالية الاقتصاد، وتحسين خدمات الوساطة المالية تسمح للمستثمرين بالاستفادة من أوعية مالية جديدة ومتنوعة، وتسهل أيضا الرغبة والقدرة علي الاستثمار في مشاريع ذات درجة عالية من الخطورة.

تطوير سوق التأمينات له أيضا تأثير على معدل الادخار وجاهزية (حضور) رؤوس الأموال.

### 2-3 مكانة التأمين في الدورة الاقتصادية:

اختبار الدورات الكبيرة للموارد المالية يكتب عبر جدول العمليات، والذي يوضح دور شركات التأمين في جمع الأموال العائلية (أموال الاستهلاك). هذا الدور الأساسي، أي بدل توجيه الأموال الى الاستهلاك العائلي يمكن إعادة توجيهها عبر التأمين إلى ما يسمى بإدخار السوق المباشر وهذا عبر أقساط التأمين التي يتم تجميعها وإعادة توزيعها واستثمارها في مجالات أخرى سواء عبر شركات التأمين نفسها، أو عبر طرحها للتداول في سوق الوساطة المالية، وهذا ما يسمى بالادخار المالي للسوق [11].

### 3-3 التأمين، مخفض للخطر:

بعد دور الوساطة المالية، فإن الدور المميز للتأمين هو تسهيل المعاملات الاقتصادية بفضل تحويل وتقسيم الخطر، حيث يمكن الربط نظريا بين مستوى التطور المالي للبلد وتطور سوق التأمينات فيه، مثال بسيط كيف أن تقسيم (تفتيت) الأخطار الفردية يحفز الاستثمار والنمو.

عبر توزيع وتفتيت الخطر، يمكن للتأمين المساهمة أيضا في النمو وخلق فرص عمل متنوعة، فالتأمين يسمح بتخفيض الاحتياج لرأس المال اللازم للإنتاج. كما يسهل التجديد في إطار التكفل بأخطار جديدة. يسمح بتقديم تكملة مميزة ومهمة لنظام الحماية الاجتماعية العامة (تقاعد وصحة). في عالم في الحقيقة مؤطر عبر تغير اجتماعي و ديموغرافي سريع، عبر ظهور أخطار جديدة (أخطار مناخية، أخطار تكنولوجية، أخطار السن والاعتماد) تكملة بين التأمينات الاختيارية ونظم التأمينات العامة هو في حد ذاته فرصة.

كما أن التأمين يسمح بإعادة تنظيم الاستهلاك عبر دورة الحياة للمستهلكين، عرض تحويل الخطر والتعويض في حالة وقوع حادث يشجع الأفراد ضد الخطر على المغامرة بمبالغ كبيرة (سيارات، عقارات)، وبالتأكيد، أفضل تغطية تأمينية لها، حيث أن العوامل الخارجية موجبة للنفقات.

إن عدة أسباب تقود للتفكير بأن مستوى تطور جد مهم لقطاع التأمين هو مؤشر إيجابي لمستوى الحياة. الدراسات التطبيقية لهذه العلاقة تبقى جد محتشمة بسبب عدة أسباب.

### 4-3 تدعيم أثر التأمين والنمو الاقتصادي:

قطاع التأمينات قد أصبح عامل اقتصادي أساسي وجامع رئيسي لادخار الجزائريين خاصة فيما يتعلق بإيداع هذه المدخرات (مع ملاحظة أن هذه الحصة من المدخرات التأمينية) توجد لتمويل الشركات. ولشركات التأمين واجب أخلاقي وقانوني للوقاية من الخطر وتقليصه.

## ثانيا : قياس وتحليل العلاقة بين التأمينات والنمو الاقتصادي في الجزائر

صناعة التأمين في الجزائر، يتزايد دورها الرئيسي في جمع المدخرات عاما بعد عام. كما أن هذا القطاع لا يزال يتوسع في حجم الأقساط المكتتبة من خلال تطوير جميع أنواع منتجات التأمين [12]. كما يتصف النظام الاقتصادي في الجزائر بتطوره البطيء واعتماده على الريع النفطي كمورد مالي مهم مما ينعكس على

حركة الاستثمارات وعدم وجود نمو اقتصادي، حيث أن النظام الاقتصادي في الجزائر يعتمد على مداخيل النفط كمورد اقتصادي وحيد، وهو ما يعني محدودية النمو الإقتصادي في الجزائر وارتباطه بأسعار النفط العالمية.

تطورت المتغيرات الخاصة بمؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة على النحو التالي:

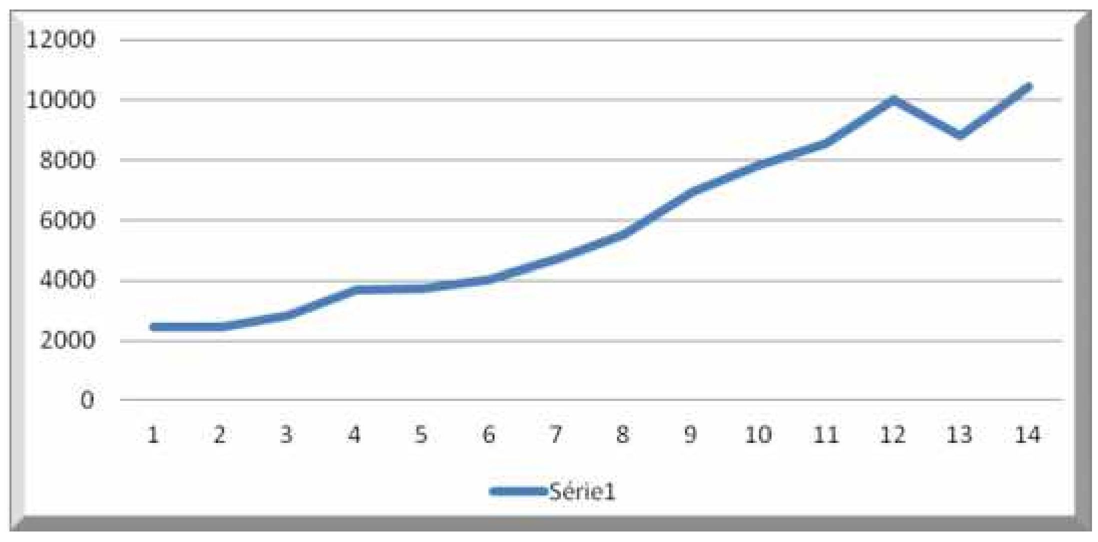
**جدول رقم (1) : الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1997 - 2010**

الوحدة مليار دينار جزائري

| السنة | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الخام | 2432,4593 | 2444,3702 | 2825,2277 | 3698,68367 | 3754,87082 | 4023,41375 | 4700,04042 |
| **السنة** | **2004** | **2005** | **2006** | **2007** | **2008** | **2009** | **2010** |
| الناتج المحلي الخام | 5545,85147 | 6930,15337 | 7836,99761 | 8567,94177 | 10002,1337 | 8808,70084 | 10428,7145 |

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات تقارير المجلس الوطني للتأمينات الخاصة بالحالة العامة لقطاع التأمينات الجزائري لـ 1997- 2010.

**شكل رقم (1) : تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1997-2010**




1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1).

يلاحظ من الجدول رقم (1) بأن الناتج المحلي الخام في الجزائر عرف نموا طرديا خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة 2009 فقد عرف انخفاضا حادا وهذا جراء الأزمة العالمية وما انجر عنها من انخفاض أسعار النفط العالمية حيث أن الجزائر تعتمد على النفط كمصدر وحيد للعائدات المالية، لكن أسعار النفط عادت الى الارتفاع خلال سنة 2010 فارتفع معها الناتج المحلي الخام، و عليه يمكن القول أن الناتج المحلي الخام في الجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط صعودا ونزلا.

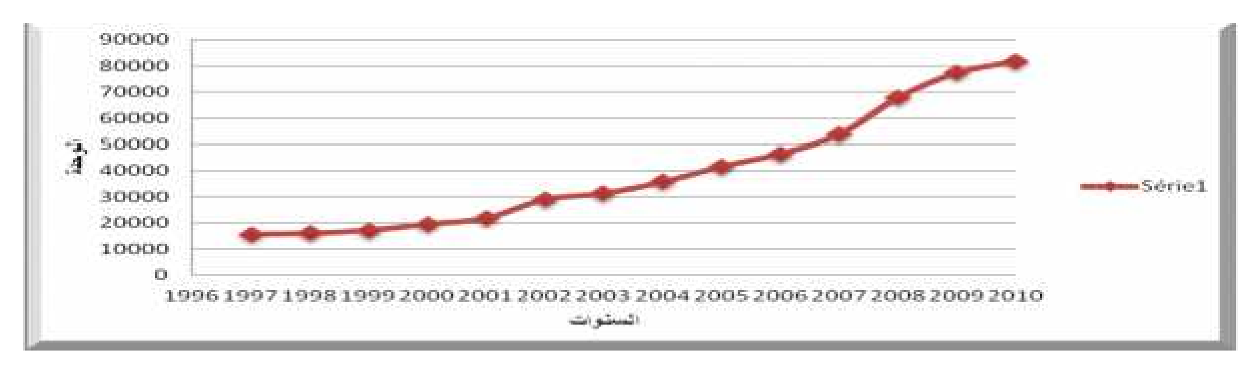
**جدول رقم (2) : رقم أعمال التأمين خلال الفترة 1997 - 2010**

الوحدة مليون دينار جزائري

| السنة | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رقم أعمال التأمين | 15652 | 15998 | 17154 | 19501 | 21783 | 28985 | 31311 |
| **السنة** | **2004** | **2005** | **2006** | **2007** | **2008** | **2009** | **2010** |
| رقم أعمال التأمين | 35758 | 41620 | 46474 | 53789 | 67884 | 77339 | 81713 |

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات تقارير المجلس الوطني للتأمينات الخاصة بالحالة العامة لقطاع التأمينات الجزائري ل 1997- 2010.

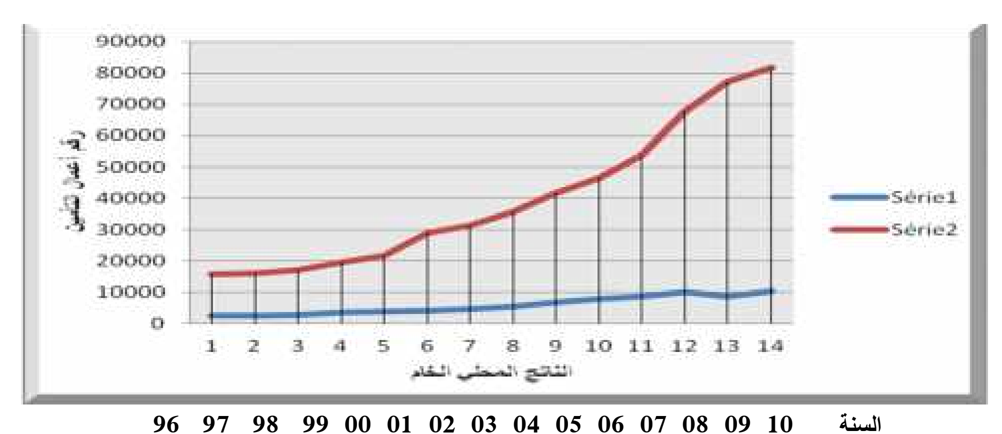
**شكل رقم (2) : تطور رقم أعمال التأمين خلال الفترة 1997-2010**




المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ ضعف نشاط رقم أعمال التأمين خلال بداية فترة الدراسة (1997 إلى غاية سنة 1999) وهذا بهامش متوسط يتراوح مابين 3467 مليون دينار ما بين سنة 1997 و 1998 ثم 1176 مليون دينار ما بين سنة 1998 و 1999، و هذا نتيجة لضعف النشاط الاقتصادي وحركة الاستثمارات خلال تلك الفترة، وانخفاض أسعار النفط مما أثر على ضعف الناتج المحلي الخام ومنه أيضا ضعف قدرة الاكتتاب في أقساط التأمين.

**شكل رقم (3) : رقم أعمال التأمين إلى الناتج المحلي الخام**




96 97 98 99 00 01 02 03 04 05 06 07 08 09 10 السنة

**الناتج المحلي الخام =Série 1**

**رقم أعمال التأمين =Série 2**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (1) ورقم (2).

نلاحظ أن نشاط التأمين عرف حركة مضطردة تصاعدية لكن الناتج المحلي الخام فقد عرف حركة شبه ساكنة حيث تميز خلال سنوات الدراسة بشبه استقرار نسبي.

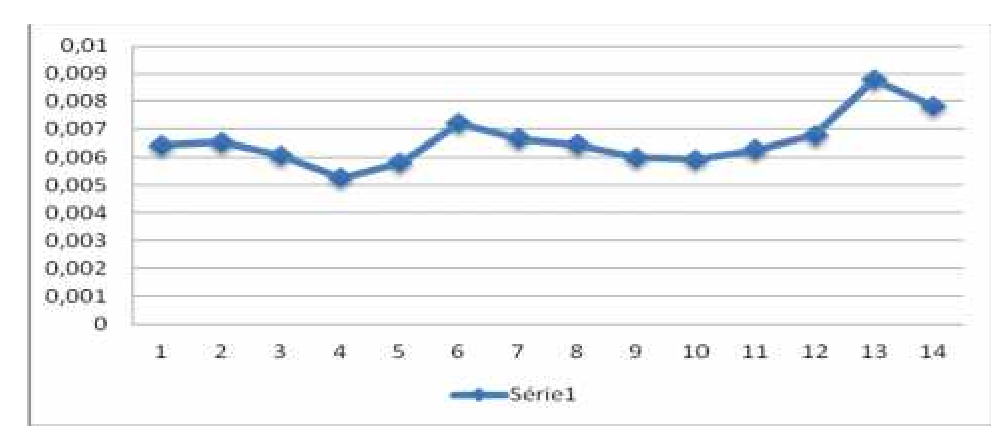
**جدول رقم (3) : نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1997 - 2010**

الوحدة نسبة مؤوية%

| السنة | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي | 0,0064 | 0,0065 | 10,006 | 30,005 | 0,0058 | 0,0072 | 70,006 |
| **السنة** | **2004** | **2005** | **2006** | **2007** | **2008** | **2009** | **2010** |
| نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي | 00,006 | 0,0060 | 0,0059 | 30,006 | 80,006 | 80,008 | 0,0078 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (1) ورقم (2).

**شكل رقم (4) : نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الإقتصادي**

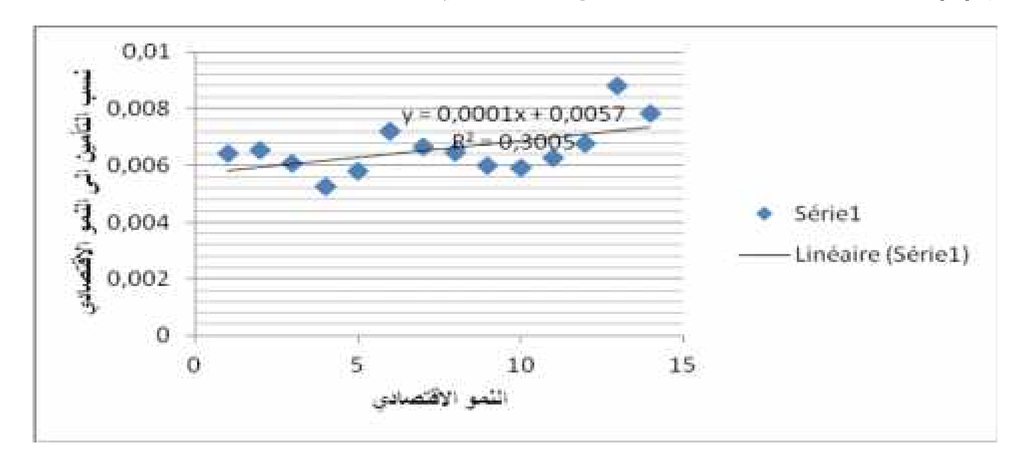



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3).

من الجدول رقم (3) نستنتج أن تقديرات نسب مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي، في تزايد وتناقص عبر الزمن ولكن هنالك بعض الدلائل التي تفيد بأن نسبة قطاع التأمينات خلال فترة الأزمة (2008 – 2009) تختلف مع الأساس الاقتصادي لعملية التأمين، حسب التقديرات أنه عندما انخفض الناتج المحلي الخام في سنة 2009 فقد ارتفع رقم أعمال التأمين وهذا بالرغم من ارتباط الاكتتاب في أقساط التأمين بمستوى الدخل الفردي والذي يقاس بمستوى الناتج المحلي.

كما تجدر الإشارة إلى أن النمو الملحوظ في جميع المنتجات التأمينية بفروعها المختلفة سواء منتجات التأمين العام والتأمين الطبي وتأمين الحماية والادخار لا يعد مؤشراً واعداً على نمو مستوى الوعي التأميني لدى الأفراد والمؤسسات والشركات العاملة في الجزائر.

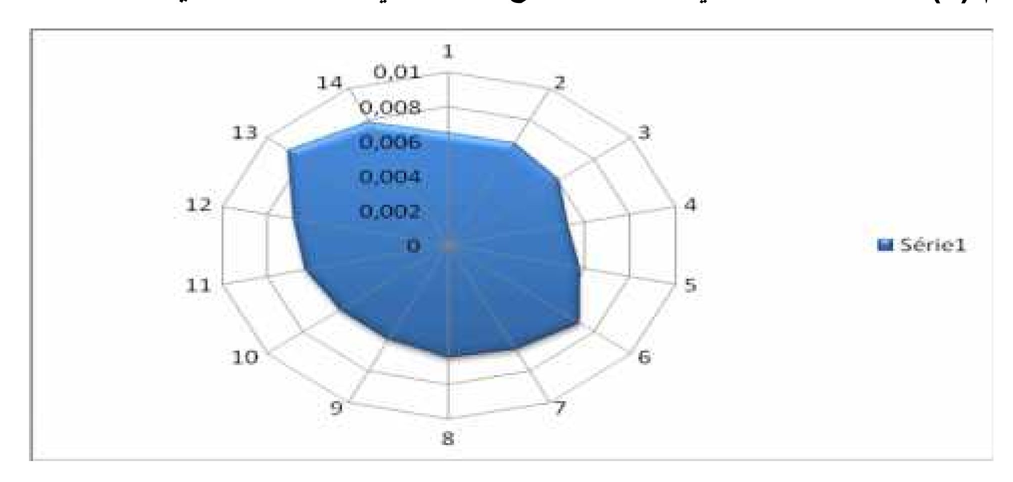
**شكل رقم (5) : متوسط نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي**




المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3).

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي متذبذبة خلال سنوات الدراسة حيث أنها تتراوح ما بين نسبة 0.0052 خلال سنة 2009 وهذا كحد أقصى و نسبة 0.0088 خلال سنة 2009، حيث أن هذا المجال أصلا هو مجال ضيق ونسبي غير دقيق وقار لم يراوح محور 0.006 لبقية سنوات الدراسة، ومنه يمكن الحكم حتى وإن وجد تأثر فان هذا التأثير هو نسبي وجد بسيط، ويمكن القول أنه يعبر على الاكتتاب فقط فيما يخص التأمينات الاجتماعية، إذ من المستحيل استمرار ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي وبقاء نسب رقم أعمال التأمين ثابتة. حيث أنه من البديهي أن ترتفع نسب الاكتتاب في التأمين بارتفاع الناتج.

**شكل رقم (5) : المتوسط الحقيقي لمساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي**




المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3).

إن الأرقام 1 إلى 14 هي عدد سنوات الدراسة من 1997 إلى 2010 بالترتيب.

**المتوسط الحقيقي لمساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي ( $R=\frac{nx}{N!}$)**

+ 0,007204081 + 0,005801265 + 0,005272416 + 0,006071723 + 0,006544835 + 0,00643464)
+ 0,006786952 + 0,006277937 + 0,005930077 + 0,006005639 + 0,006447702 + 0,006661858
**% 0,000459617** = 14 / (0,007835386 + 0,008779842

حيث أن **nx** متوسط مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي.

و **N** هي عدد سنوات الدراسة والمقدرة ب **14** سنة.

إن قطاع التأمين هو قطاع جد متواضع في الجزائر، حيث لم يحظى بأهمية ابان فترة الاستعمار، ولا ما بعدها، سواء فيما يتعلق بالمبالغ التي يحققها أو عدد الوظائف التي يوفرها أو المجالات التي يغطيها مثل الإنتاج، الصحة، والحياة،...الخ.

كما أن الجدول التالي يبين مدى انخفاض رقم أعمال التأمين مقارنة بالناتج المحلي الخام.

**شكل رقم (6) : نسبة رقم أعمال التأمين إلى الناتج المحلي الخام**




المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (1) ورقم (2).

نلاحظ وجود فجوة كبيرة بين رقم أعمال التأمين والمقدر ب 19.501.000.00 دج والناتج المحلي الخام والمقدر ب 369.868.367.000.000.00 دج وبالتالي يمكن الحكم سلفا بأن التأمين لا يستطيع التأثير بنسبة كبيرة في النمو الاقتصادي بالنسبة للسنوات القادمة.

**جدول رقم (4) : قيمة التغير في رقم أعمال التأمين والناتج المحلي الخام**

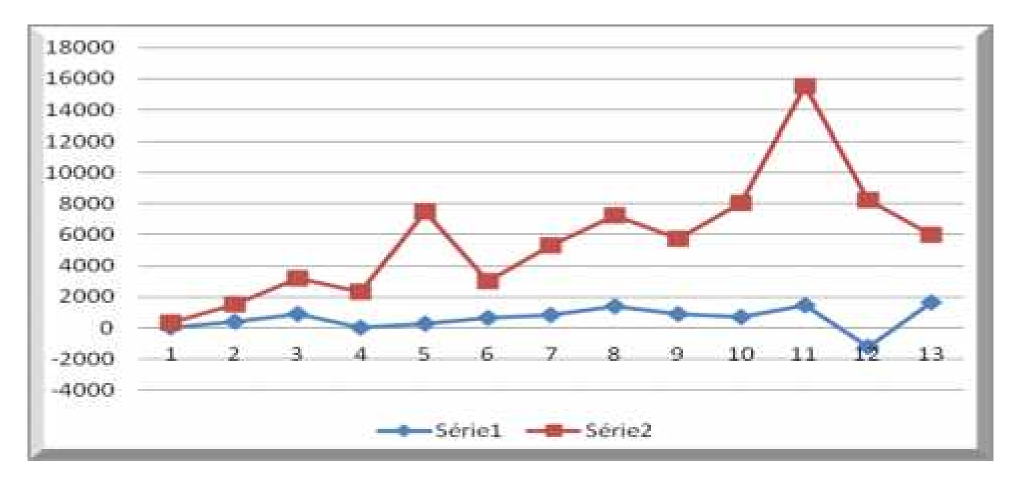
الوحدة : مليار دج الناتج المحلي الخام

مليون دج رقم أعمال التأمين

| السنة | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قيمة التغير في رقم أعمال التأمين | 346 | 1156 | 2347 | 2282 | 7202 | 2326 | 4447 |
| قيمة التغير في الناتج المحلي الخام | 11,9109 | 380,8575 | 873,45597 | 56,18715 | 268,54293 | 676,62667 | 845,81105 |
| **السنة** | **2004** | **2005** | **2006** | **2007** | **2008** | **2009** | **2010** |
| قيمة التغير في رقم أعمال التأمين | 5862 | 4854 | 7315 | 14095 | 9455 | 4374 | / |
| قيمة التغير في الناتج المحلي الخام | 1384,3019 | 906,84424 | 730,94416 | 1434,19193 | - 1193,43286 | 1620,01366 | / |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (1) ورقم (2).

**شكل رقم (7) : قيمة التغير لكل من رقم أعمال التأمين والناتج المحلي الخام**




المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (4) .

حيث أظهرت النتائج المالية الخاصة بقطاع التأمين انخفاضا في الطلب على المنتجات والخدمات التأمينية من واقع الجدول أعلاه، ولكن حسب البيانات التي أصدرتها وزارة المالية فقد ثبت أن قيمة التغير في رقم أعمال التأمين في الجزائر قد تراوحت ما بين 346 مليون دج و 14095 مليون دج وفي المتوسط قد بلغت قيم التغير 5081 مليون دج خلال الفترة 1997-2009، ولكن انخفضت بعد ذلك إلى 4374 مليون دج في العام 2009م، و يرجع ذلك لبداية تأثير الأزمة العالمية على الاقتصاد الجزائري، فضلا عن أن خصائص الاقتصاد الجزائري لم تتغير منذ الاستقلال لازالت تعتمد على عائدات النفط مما يجعلها عرضة للأزمات الخارجية .

وبالتالي يتوقع أن يشكل قطاع التأمين دائما أقل من نسبة 1٪ من إجمالي الناتج المحلي للعام للسنوات اللاحقة وهذا بسبب ضعف الدخل الفردي، وعدم وجود صناعة حقيقية في الجزائر أو حركة استثمارات كما أن معظم واردات الجزائر يتم التأمين عليها في الخارج .

لا يختلف اثنان على أن طبيعة صناعة التأمين تحتم علينا جميعاً متابعة التطورات العالمية والإقليمية والمحلية، ودراسة أفضل الطرق لتحديث قطاع التأمين المحلي وقدرته على مواجهة التحديات التي من أبرزها توقع زيادة حدة المنافسة بين شركات التأمين، وهذا يستدعي اهتماما بالغاً بالتزام المهنية في تطبيق الجوانب الفنية الخاصة بسياسات التسعير، وإدارة المطالبات، وتوفير البنية التقنية الملائمة لحجم وطبيعة العمل وسياسة الاستثمار، إضافة إلى الالتزام بمعايير القدرة المالية وتوفير المخصصات الفنية اللازمة لضمان سلامة وقوة المراكز المالية للشركات. ومن التحديات الأخرى القدرة على التطوير والإبداع في تقديم أفضل المنتجات والخدمات للعملاء لمقابلة احتياجاتهم. والسير في نفس المنهاج سواء بالارتفاع أو بالانخفاض حيث أنه لم نستطع الحصول على تغير سلبي أو إيجابي لأكثر من سنتين بل على العكس التغير الموحد فقط خلال الدراسة كان التغير ايجابي للناتج المحلي الخام خلال سنوات 2002 ب 676.62667 مليار دج و سنة 2003 ب

845.81105 مليار دج  كما حدث أيضا في سنة 2004  تغير بمقدار 1384.3019 مليار دج  مع نفس النمو في رقم أعمال التأمين خلال سنوات 2002 ب 2326 مليون دج  وسنة 2003 ب 4447 مليون دج  مع عام 2004 ب 5862 مليون دج،  لكن ما هو جدير بالذكر وأنه خلال انخفاض الناتج المحلي الخام خلال سنة 2005 إلى 906.84424 مليار دج  فقد انخفض مباشرة رقم أعمال التأمين إلى 4854  مليون دج  خلال نفس السنة ومنه يمكن الحكم بأن الناتج المحلي الخام هو من يؤثر في التأمين.

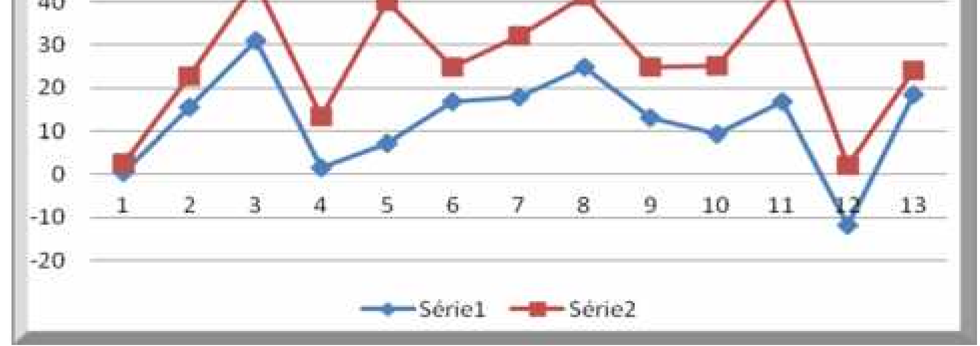
**جدول رقم (5) : نسبة التغير في رقم أعمال التأمين والناتج المحلي الخام**

الوحدة نسبة مؤوية%

| السنة | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة التغير في رقم أعمال التأمين | 2,22 | 7,23 | 13,68 | 11,70 | 33,06 | 8,025 | 14,20 |
| نسبة التغير في الناتج المحلي الخام | 0,49 | 15,58 | 30,92 | 1,52 | 7,15 | 16,82 | 18,00 |
| السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
| نسبة التغير في رقم أعمال التأمين | 16,39 | 11,66 | 15,74 | 26,20 | 13,93 | 5,66 | / |
| نسبة التغير في الناتج المحلي الخام | 24,96 | 13,09 | 9,33 | 16,74 | -11,93 | 18,39 | / |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (1) ورقم (2).

**شكل رقم (8) : نسبة التغير لكل من رقم أعمال التأمين والناتج المحلي الخام**




المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (5) .

بالرجوع إلى الجدول رقم (5) ، نجد انه يمكن التوصل إلى أن نسب التغير لكل من رقم أعمال التأمين والناتج المحلي الخام هي نسب ثابتة ومنسجمة، ففي سنة 2008 انخفضت  نسبة التغير في رقم أعمال التأمين ب 13.93% لكن مع انخفاض قدره -11.93% في رقم الناتج المحلي الخام لنفس السنة، لكن ما هو جدير بالذكر هو أن النسبة ذاتها تغيرت ب 26.20% في سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 فيما يخص رقم أعمال التأمين لكن مع نسبة 16.74% للناتج المحلي الخام لنفس السنة حيث أنه وبالرغم من ارتفاع نسبة التغير في رقم أعمال التأمين فإن هذا بالعكس لم يشفع لها في التغيير إيجابا في الناتج المحلي الخام على العكس كان

التغيير سلبيا وهذا ما يدفع إلى الحكم على أن قطاع التأمين في الجزائر هو ذو طبيعة اجتماعية أكثر من كونها اقتصادية حيث أنه لا توجد حتى علاقة طردية أو سلبية بين رقم أعمال التأمين والناتج المحلي الخام حيث أن هذا الأخير من البديهي أن يتحكم في سوق التأمين إذ أنه من المستحيل أن ترتفع أقساط التأمين مع انخفاض متوسط الدخل الفردي جراء انخفاض الدخل القومي.

إن نسبة النمو في رقم الناتج المحلي الخام التي بلغت 30.92% سنة 1999 و التي بلغت مستوى لا نظير له منذ عشرين سنة، متبوعة بنسبة 1.52% من النمو سنة 2000 تشكلان حقا عناصر تبعث على التساؤل. حيث أن الناتج المحلي في الجزائر مضطرب وبالتالي فلا يمكن إجراء دراسة دقيقة ففي سنة 1999 بلغت نسبة النمو في رقم أعمال التأمين 13.68% لكن مع انخفاض نسبته 11.70% خلال سنة 2000 . **ومنه يمكن الحكم بأن الناتج المحلي الخام هو من يؤثر في رقم أعمال التأمينات وليس العكس.**

قد سبق للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي أن شدد على وضع القطاع الصناعي العمومي الذي مازال يعاني مشاكل إعادة الهيكلة و التوازن في ميدان التسيير و السوق.

فاعتماد الجزائر على تصدير مادة واحدة ألا وهي المحروقات يؤدي إلى وجود ضغوط خارجية عليها ذات الصلة بتقلبات سعر البرميل من البترول وما يترتب عنها من انعكاسات على الموارد المالية للدولة. يمكن أيضا ملاحظة انخفاض معدل انتشار (مساهمة) هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، انخفاض نسبة مساهمة الفرد (الكثافة التأمينية)، تركيز شديد في السوق (والذي هو عموما الحل بالنسبة للأسواق الصغيرة جدا)، بطئ في عمليات معالجة ملفات الحوداث وتقديم التعويضات والمساهمة المنخفضة جدا في تمويل الاستثمارات وفي العائدات الضريبية للدولة، ودوره المتواضع في تعبئة المدخرات والعجز الهيكلي في تغطية بعض الفروع والأنشطة، أيضا، انخفاض القدرة الشرائية للفرد لا تسمح لنسبة كبيرة للاكتتاب في بوالص التأمين، خاصة بالنسبة لمنتجات التأمين على الحياة.

**نتائج الدراسة**

تمثلت نتائج الدراسة فيما يلي :

- نتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري ماليًا وفنيا، وانخفاض مستوى الاستثمار، فقد أخفق قطاع التأمين في تفسير مساهمته النسبية في النمو الاقتصادي. مع غياب الأثر الايجابي للتأمين على النمو الاقتصادي؛

- اشتراكات سوق التأمين ليست في متناول كل الشرائح الاجتماعية (الفقراء)؛

- كما أن الدخل الحقيقي يعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة على أقساط التأمين في الجزائر خلال هذه الفترة، بينما لم تظهر باقي المتغيرات في النموذج؛

- غياب ثقافة تأمينية لدى المجتمع الجزائري؛

- إن انخفاض وعدم انتضام صناعة التأمين، ولا سيما في الخدمات المقدمة والمقترحة على الشركات والمتعاملين الاقتصاديين، يرفع من عدم اليقين بشأن القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل الأفراد والشركات، والتي تشكل عقبة للنشاط الاقتصادي؛

وفي الأخير تم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى التأمينات، حيث أن الناتج المحلي الخام هو من يؤثر في قطاع التأمينات في الجزائر؛

**توصيات الدراسة**

بناءا على النتائج يمكن اقتراح ما يلي:

- ضمان التكوين في هذا القطاع؛

- التحكم السليم للمعلومات الداخلية والخارجية للمساعدة في العثور على أفضل الطرق للتغيير ومنح ديناميكية أكثر للسوق؛

- تسهيل دخول شركات التأمين الأجنبية والتي تمتاز بالخبرات الفنية وأساليب التسيير الحديثة؛

- يجب العمل على مواكبة الظروف والمتغيرات الاقتصادية من طرف شركات التأمين وإعادته لأجل إحداث إنعاش للنمو الاقتصادي؛

- الإسراع في إقامة أجهزة ضمان مراقبة سوق التأمينات وتنظيمه؛

- إدخال أحدث الوسائل في تقديم خدمات التأمين وتقديم المزايا التكميلية للمستفيدين منها؛

في ظل هذه الظروف، سيكون من المثير الاهتمام بنشر ثقافة التأمين لدى المواطن الجزائري أو ما يسمى بالعمل على تعزيز انتشار التأمين الأصغر، حيث أن تعزيز التأمين الأصغر يمكن على حد سواء فيما يخص تقديم منتجات تأمينية إضافية مما يؤثر على حصيلة نشاط قطاع التأمين؛

**الخاتمة**

- تشكل قضية التأمين قضية جوهرية في الأدبيات الاقتصادية، حيث أن نشاط التأمين يخفض من المخاطر الغير مؤكدة التي تواجه الفرد خلال نشاطه الاقتصادي والاجتماعي، حيث أنه منذ قدم الزمن، والمخاطر تلازم حياة الإنسان.

- لذا يعتبر نظام التأمين بأنواعه المختلفة، من أهم وسائل مواجهة مثل هذه الأخطار، بما له من مزايا عديدة، فهو يعمل على توفير التغطية التأمينية للأفراد والمنشات من أخطار كثيرة، من ناحية، ومن ناحية أخرى يعمل على ازدهار وتدعيم الحياة الاقتصادية.

- آلية النمو الاقتصادي في الاقتصاديات التي تعتمد على استخراج النفط وتصديره تمتاز بإهمال بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالتأمين. وهذا بالرغم من توفيره لموارد مالية إضافية للاقتصاد، وهذا حال الجزائر.

- بدأ الاقتصاد الجزائري في النمو أواخر فترة التسعينات من القرن الماضي، هذا النمو ينتظر أن تستمر في ضوءه محاربة الفقر، وتحسين الاقتصاد الكلي للبلاد والعمل على إيجاد إطار محفز ومواتي للاستثمار.

- وفي الحقيقة، الجزائر أصبحت تحتاج للاستثمارات الكبيرة، مما يجعل التأمين أكثر من ضرورة من أي وقت مضى.

- إن عدم تنظيم قطاع التأمين، ولا سيما في الخدمات التي يقدمها للشركات، وزيادة عدم اليقين بشأن القرارات الاقتصادية المتخذة من خلال الأفراد والمؤسسات التجارية، يشكل عقبة أمام النشاط الاقتصادي، ففي الواقع وفي ظل غياب التأمين، فإن حصة مهمة من النشاط الاقتصادي سوف تحذف ببساطة وتكون غير موجودة.

- تواجه الجزائر اليوم تحديات كبيرة ذات طابع اقتصادي، اجتماعي وسياسي فيما يخص الناتج المحلي وسوق التأمينات.

- وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من أن قطاع التأمين له دور كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالإضافة إلى أنه يحقق الأمن والاستقرار الاقتصادي، إلا أنه يعتبر قطاع جد متخلف في الاقتصاد الجزائري.

## الهوامش:

**01.** علي محمود بدوي، **التأمين دراسة تطبيقية**، الطبعة الأولى، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009). ص 1.

**02** .Marcel Mulumba, Pierre Devoder, **Analyse de la causalité : les cotisations d'assurance et le PIB de 19[illegible] - 2007 en république démocratique du Congo (RDC)**, (BELGIUM: edition universitaire, 2011). P.4.

**03.** Hémard (J), théorie et pratique des assurances Terrestres, TI. Paris, 1925. P73.

**04.** عيد أحمد أبو بكر أ.د.وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009). ص 94.

**05.** هاني جزاع ارتيمه د.سامر محمد عكور، **إدارة الخطر والتأمين منظور إداري كمي وإسلامي**، الطبعة الاولى، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010). ص 96.

**06.** ياسر محمد جاد الله محمود، **الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي**، (القاهرة: مطبعة الاسراء، 2003). ص 129.

**07.** بول ا. ساموبلسون، ويليام د.نوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله، **الاقتصاد**، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2006). ص 437.

**08.** محمد ناجى حسن خليفة، **النمو الاقتصادى النظرية والمفهوم**، (القاهرة: دار القاهرة، 2001). ص 8.

**09.** هاني صالح، **الاقتصاد اليوم كيف يعمل**، (الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2008). ص 207.

**10** . Marc Nouschi, Régis Bénichi, **La croissance aux XIXéme et XXéme siécle Histoire Economique Contemporaine**, 15thémes deuxiéme edition. (Paris, edition marketing, 1990). P44.

**11** . Patrick Artus, **Finance et croissance**, (Paris, le cercle des economists, 2006). P104.

**12** . **Le Phare** N°127 Pages 42,43 et 44 Novembre 2009.